بَحْرٌ مُسيّج

الممارسات غير القانونية والعنيفة للحرس الوطني التونسي في البحر الأبيض المتوسط

جوان 2024

مجموعة من الشهادات (2021-2023)

تقرير مُقدم من طرف منظمة Watch the Med Alarm Phone، بالتعاون مع ممثلين وممثلات عن المجتمع المدني التونسي.

قوارب المهاجرين على شاطئ بيليانا. الصورة: مجهول

تأسست شبكة Watch the Med Alarm Phone سنة 2014، وهي شبكة عابرة للحدود تناضل ضد نظام الحدود الأوروبي. وهي تتألف من أكثر من 200 ناشط/ناشطة ينتمون لقرابة خمس عشرة دولة، معظمهم من أوروبا وشمال إفريقيًا، ويتمثل هدفها الرئيسي في تقديم المساعدة للمهاجرين الذين يعانون الشدائد في عرض البحر. تدير الشبكة خطا هاتفيًا مخصصًا للطوارئ يعمل على مدار الساعة، وقد قدمت دعما لأكثر من 8000 قارب تعرض للخطر منذ عام 2014 خلال محاولة عبور البحر الأبيض المتوسط أو على طريق المحيط الأطلسي.

https://alarmphone.org/fr/

ساهمت العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التونسي في بلورة هذا التقرير. في السياق الحالي الذي يتّسم بموجات تجريم واعتداءات متكررة على الأشخاص والمنظمات المتضامنة مع المهاجرين في تونس، وحفاظًا على سلامتهم، خيّرنا عدم الإفصاح عن هويات المساهمين وعدم ذكر أسمائهم.

بدأت موجة التجريم الجديدة هذه غداة انعقاد اجتماع لمجلس الأمن القومي يوم 6 ماي 2024، عندما استهدف الرئيس التونسي قيس سعيد منظمات المجتمع المدني، واصفا إياها"بالخائنة" و "العميلة [لجهات أجنبية]" و" أبواق مسعورة تسعى وراء الرواتب الأجنبية "، مضيفًا أن انتقاد جهاز الدولة يمثل خيانة.

تزامنا مع نشر هذا التقرير، بعد حوالي شهر من تاريخ اعتقال واحتجاز سعدية مصباح (رئيسة جمعية منامتي، وهي منظمة تونسية مناهضة للعنصرية تتضامن مع اللاجئين والمهاجرين)، عانى العشرات من المدافعين عن حقوق الإنسان من نفس المصير.

لم تمنع هذه الهجمات التي ارتكبها نظام قيس سعيد ضد المجتمع المدني التونسي، التي أوردتها وسائل الإعلام الدولية، الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بأي حال من الأحوال من مواصلة مساوماته حول موضوع الهجرة مع الدولة التونسية. كما حدثت هذه الموجة من التجريم بعد اجتماع حول موضوع الهجرة انعقد في رومَا يوم 2 ماي 2024، وضم وزراء داخلية كل من الجزائر وإيطاليا وليبيًا وتونس.

إن عدم الإفصاح عن أسماء المساهمين الرئيسين في هذا التقرير، ليس بأي حال من الأحوال شكلا من أشكال التخلي، بل يمثل على العكس من ذلك تشديدًا متجددًا وحازمًا على أهمية التضامن العابر للحدود الوطنية الذي ما انفك ينتظم على صفتي البحر الأبيض المتوسط رغم القمع المُسلط هنا وهناك.

لذا يطمح نشر هذا التقرير إلى أن يكون بمثابة الوعد. فبغض النظر عن حجم التخويف، سيستمر التضامن في التعبير عن نفسه بلا هوادة، والتنديد بسياسات الهجرة العنصرية والقاتلة، والدفاع عن حرية التنقل للجميع.

ملخص

استنادًا إلى الشهادات التي جمعتها مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التونسي والعابر للحدود الوطنية، يوثق هذا التقرير ممارسات الاعتراض التي يقوم بها الحرس الوطني التونسي في البحر الأبيض المتوسط. تسلط البيانات التي تم جمعها، والتي تستند إلى 14 مقابلة مستفيضة أُجريت بين عامي 2021 و2023 مع مهاجرين منبوذين نجوا من هجمات في البحر، الضوء على الممارسات العنيفة وغير القانونية، بدءًا من عدم تقديم المساعدة، إلى المناورات التي تهدف عمدًا إلى قلب القوارب التي تعاني الشدائد في عرض البحر، مما تسبب في حالات غرق وكلّف أرواح العديد من هؤلاء المهاجرين.

هذه المعاملة الوحشية التي تقدم عليها سلطات الحدود التونسية، التي تم توثيقها منذ عدة سنوات من قبل المجتمع المدني التونسي والعابر للحدود الوطنية[1]، هي جزء من مسار تعزيز سياسات تصدير حدود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

في مواجهة الزيادة في نسق التنقل على الطريق البحري التونسي من عام 2021 وعلى أمل الحد من حالات العبور، ضاعفت هذه الدول بشكل ملفت للانتباه من دعمها لقوات الأمن التونسية، حيث أقامت، بإنشاء "نظام الإعادة القسرية بالوكالة" كما أقدمت على ذلك من خلال تعاونها مع الميلشيات الليبية.

ملاحظة: غالبًا ما يُستخدم مصطلح "خفر السواحل" في التقرير والشهادات المستنسخة. يمكنه أن يحيل إما للحرس البحري الوطني (تحت إشراف وزارة الداخلية ومن الناحية النظرية العملياتية تقتصر حصريا على المياه الإقليمية التونسية) أو البحرية التونسية (تحت إشراف وزارة الدفاع، المسؤولة عن تنسيق الإغاثة والقادرة على العمل في المياه الدولية). ومع ذلك، فإن الوصف الذي قدمه الشهود بالإضافة إلى مقاطع الفيديو التي تمت مشاركتها، يسمح باستنتاج أنه الحرس البحري التونسي هو الجهة المتورطة في معظم الهجمات.

[1] https://alarmphone.org/fr/2022/12/19/politiques-meurtrieres-en-mediterranee/

الفهرس

1. المقدمة والسياق
2. المنهجية والمقدمة
3. الشهادات
4. الخاتمة

قوارب المهاجرين في منطقة صفاقس. الصورة: مجهول

1. المقدمة والسياق

تقدم منظمة Alarm Phone تقريراً مفصلًا عن انتهاكات الحرس الوطني التونسي ضد المهاجرين المنبوذين[2] كجزء مما يسمى "مكافحة الهجرة غير النظامية"، بدعم من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تتمثل سياسات تصدير الحدود هذه، والتي تهدف إلى منع أي وصول إلى الشواطئ الأوروبية، في **تعزيز القدرات الاعتراضية للحرس البحري التونسي لإقامة نظام الامتناع عن تقديم المساعدة في البحر و "الإعادة القسرية بالوكالة[3]."**

4 تشير الإعادة القسرية بالوكالة إلى الممارسة التي يقوم بموجبها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بتصدير مراقبة حدودها عن طريق الاستعانة بالتعاقد من الباطن مع بلد مجاور فيمًا يتعلق بعمليات الاعتراض (تونس، عند الاقتضاء). يتمثل الهدف من ذلك في اعتقال المهاجرين المنبوذين (التونسيين أو الأجانب) وإعادتهم قبل وصولهم إلى الشواطئ الأوروبية، مما يسمح للدول الأوروبية بالتنصل من التزاماتها من حيث الاستقبال واللجوء، مع محاولة إخفاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ينطوي عليها هذا السلوك.

على الرغم من أن الدعم الأوروبي لتونس فيما يتعلق ب "إدارة الهجرة" ومراقبة الحدود قد تكثف في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يتعبر أمرا مُستحدثًا، إنما يعود إلى عدة عقود، منذ عهد الرئيس زين العابدين بن علي5. منذ 20 عامًا، تقوم إيطاليا، متبوعة بالدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، بتمويل وتجهيز السلطات التونسية لمراقبة السواحل الأوروبية.

يتمثل الغرض من هذا التقرير على وجه التحديد في جعل هذه الممارسات الوحشية وانتهاكات الحقوق مرئية، بالإضافة إلى وضعها في سياق سياسات تصدير الحدود الأوروبية إلى تونس. ما تظهره الشهادات التي تم تجميعها كجزء من هذا العمل البحثي هو أن **السياسات التي تم تطويرها في بروكسل بتواطؤ مع السلطات التونسية هي سبب العديد من حالات الغرق التي تحدث في البحر الأبيض المتوسط وأن الممارسات الناتجة عن ذلك قاتلة.**

استخدام متزايد "للطريق التونسي"

تسارع تعزيز دور تونس باعتبارها "حرسا لحدود" الاتحاد الأوروبي بشكل خاص منذ زيادة حركة المرور على الطريق البحري التونسي من عام 2020.

---

[2] نعني بالمهاجرين المنبوذين جميع الأشخاص الذين يسعون إلى مغادرة بلدهم والذين أصبحت هجرتهم غير نظامية وغير قادرين على السفر بأمان وبشكل قانوني بسبب نظام الفصل العنصري للتنقل الذي وضعته دول الشمال ضد مواطني دول الجنوب.

[3] https://ftdes.net/refoulement-par-procuration-limpact-des-politiques-dexternalisation-des-frontieres-de-lue-sur-les-migrantes-victimes-de-traite-en-tunisie/

4 انظر https:// content.forensic-architecture.org/wp-content/uploads/2019/05/2018-05-07-FO-Mare-Clausum-Ex-EN.pdf

5 https://migreurop.org/article2992.html?lang_article=en

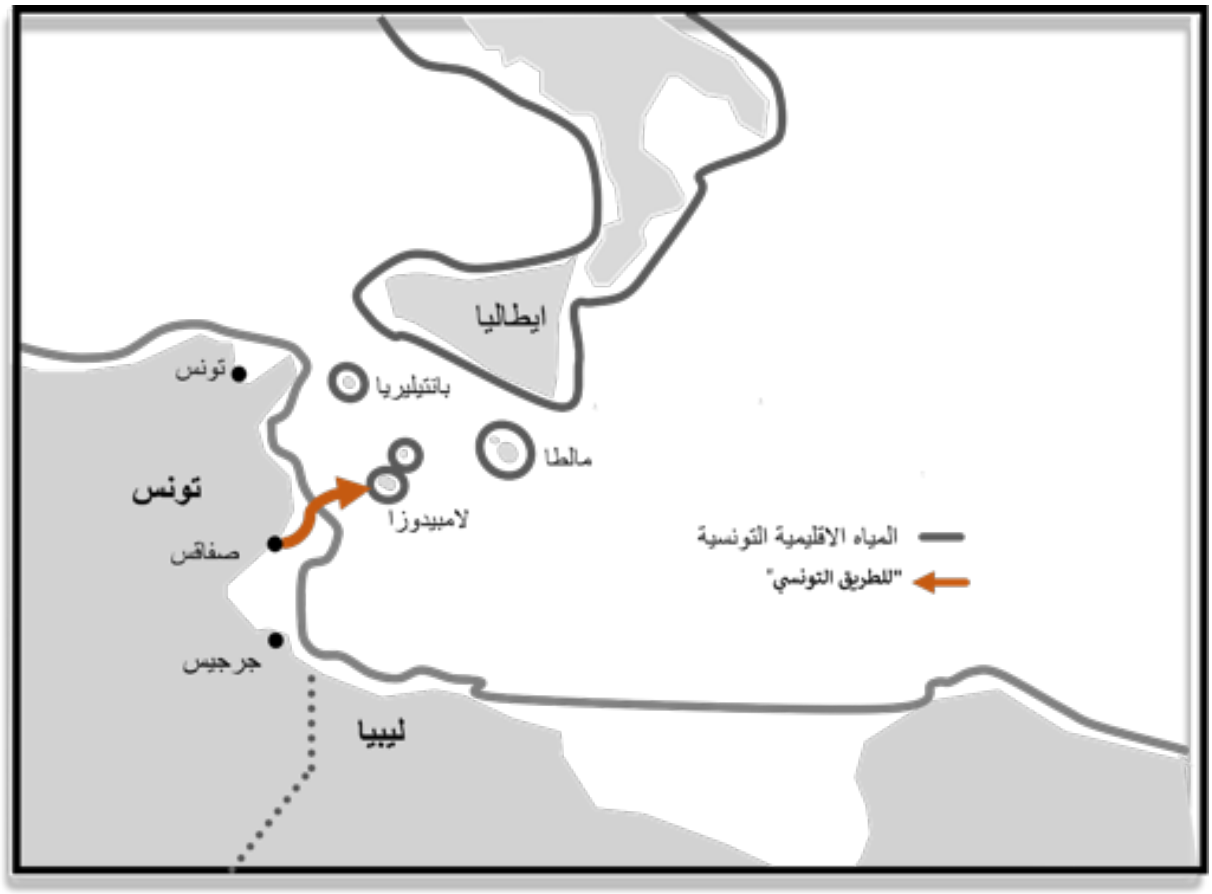

في حين كانت المغادرة إلى الشواطئ الأوروبية من تونس لفترة طويلة تهمُّ بشكل رئيسي المواطنين التونسيين، إلا أنها شملت أيضًا، في السنوات الأخيرة، المزيد والمزيد من مواطني دول أخرى. ويمثل هؤلاء ملامح متنوعة: بالنسبة للبعض، كانت تونس، منذ بداية ارتسام ملامح مشروع الهجرة، بلد عبور قبل الانتقال إلى أوروبا، في حين يفرُّ آخرون من تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتنامي كراهيَة الأجانب، بعد أن استقروا في تونس لعدة سنوات. وفقًا للأرقام التي نشرتها وزارة الداخلية التونسية، ارتفعت نسبة الأشخاص غير التونسيين الذين اعترضهم خفر السواحل من 59 ٪ في عام 2022 إلى 78 ٪ في عام 2023[6].

هوس الدول الأوروبية: التعاقد من الباطن لاعتراض السفن

بعد تنبيهها من زيادة عمليات الاجتياز انطلاقا من تونس، عززت الدول الأوروبية بشكل كبير آلية التعاقد من الباطن لمراقبة حركة المهاجرين، وبلغ هذا التعزيز ذروته في عام 2023 إلى درجة أنه تحوّل إلى هاجس أوروبي حقيقي. يوم 6 جوان 2023، زارت رئيسة الوزراء الإيطالية "ميلوني" الرئيس قيس سعيد "لمحاولة الحصول على قرض معلق من صندوق النقد الدولي، لضمان الاستقرار المالي للبلاد ومنع مغادرة المهاجرين الجدد إلى أوروبا"[7].

[6] https://kapitalis.com/tunisie/2023/12/21/tunisie-quel-role-jouera-la-migration-dans-les-elections-de-2024/

7 https://www.infomigrants.net/en/post/49460/italy-works-to-unblock-imf-funding--for-tunisia

بعد بضعة أيام، و تحديدا يوم 11 جوان 2023، سافرت رئيسة المفوضية الأوروبية، "أورسولا فون دير لاين"، إلى تونس صحبة "ميلوني" ورئيس الوزراء الهولندي "مارك ريت" للقاء الرئيس سعيد. اتفق الطرفان على العمل معًا على "حُزْمَة شراكة شاملة" تغطي8 مجالات مختلفة، بما في ذلك تعزيز عمليات مراقبة التدفقات الهجرية. أعطت هذه الوعود ثمارها في 16 جويلية 2023 من خلال توقيع مذكرة تفاهم بين تونس والاتحاد الأوروبي[9] من أجل "شراكة استراتيجية وشاملة تهدف إلى مكافحة الهجرة غير النظامية وتحفيز العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودولة شمال أفريقيا"10، بمبلغ 150 مليون يورو مخصص لهذا الغرض.

وتتجسد هذه "الشراكة"، التي تمثل استمرارًا لآلية التعاقد من الباطن لمراقبة التدفقات الهجرية إلى تونس، في مجال التعاون البحري، من خلال توريد القوارب والرادارات المتنقلة والكاميرات والآليات وقطع الغيار والمحركات لفائدة قوات الأمن التونسية من أجل التحكم في عمليات التنقل باتجاه الاتحاد الأوروبي11.

على غرار النموذج الليبي، يهدف هذا التعاقد من الباطن إلى إنشاء نظام "الإعادة القسرية بالوكالة" في تونس، بناءً على أربع ركائز: بناء قدرات الحرس الوطني التونسي (المعدات والتدريب)، وإنشاء نظام مراقبة ساحلية، وإنشاء مركز تنسيق بحري للإغاثة فعّال وإعلان منطقة بحث وإنقاذ تونسية12.

وقد تم مؤخرًا إحراز تقدم في هاتين الركيزتين الأخيرتين بالموافقة على المرسوم رقم181 بتاريخ 5 أفريل 2024، الذي ينص على إنشاء "مركز التنسيق الوطني لعمليات البحث والإنقاذ البحري" المسؤول، من بين أمور أخرى، عن المراقبة الفعّالة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، وإجراء عمليات البحث والإنقاذ البحري والتنسيق مع مراكز تنسيق البحث والإنقاذ البحري في الدول الأخرى. إضافة إلى ذلك، ستكون هناك "وحدة تنسيق وطنية" مسؤولة عن تقديم مقترحات لوضع خُطَّة وطنية للبحث والإنقاذ البحريين، لا سيما فيمَا يتعلق بتحديد حدود منطقة المسؤولية التونسية13.

في السنوات الأخيرة، زاد عدد الاعتراضات في البحر وعمليات الصد في تونس بشكل كبير، وفقًا للأرقام المقدمة من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية14 :

8 https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/statement_23_3202

9 https://www.lemonde.fr/afrique/article/2023/07/17/migrants-economie-ursula-von-der-leyen-obtient-au-forceps-un-accord-de-partenariat-strategique-entre-la-tunisie-et-l-union-europeenne_6182251_3212.html

10 https://www.lemonde.fr/afrique/article/2023/07/16/la-tunisie-et-l-union-europeenne-signent-un-partenariat-sur-l-economie-et-la-politique-migratoire_6182243_3212.html

11 https://www.statewatch.org/media/3945/eu-com-von-der-leyen-letter-euco-25-6-23.pdf

12 https://civilmrcc.eu/analysis/from-libya-to-tunisia-how-the-eu-is-extending-the-push-back-regime-by-proxy-in-the-central-mediterranean-civilmrcc/

13 https :// legislation-securite.tn/latest-laws/decret-n-2024-181-du-5-avril-2024-portant-organisation-de-la-recherche-et-du-sauvetage-maritimes/

14 https://ftdes.net/wp-content/uploads/2024/03/OST_FR-1.pdf

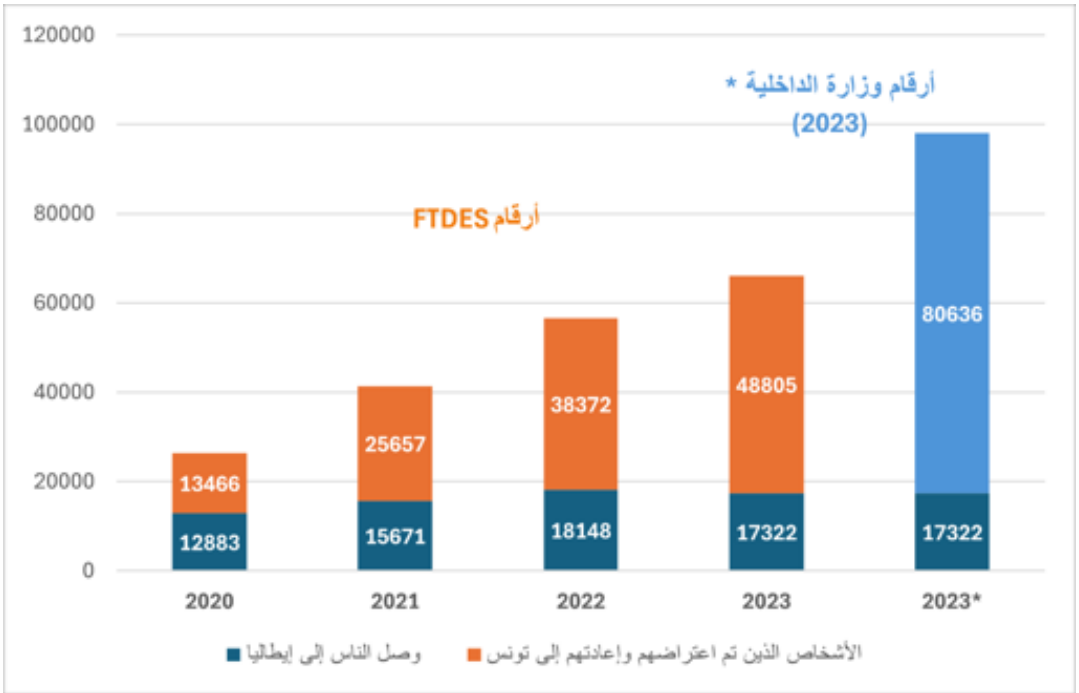

* بالنسبة لعام 2023، وفقًا للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن الأرقام الأكثر موثوقية هي تلك التي قدمتها وزارة الداخلية التونسية.

على الرغم من صعوبة قياس مسؤولية الاتحاد الأوروبي بدقة، مع اتباع السلطات التونسية أيضًا أجندتها السياسية الخاصة، إلا أنه لا يمكن إنكار أن هذه الزيادة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالدعم الأوروبي في تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية التونسية، ولا سيما الحرس الوطني.

وحشية ممارسات خفر السواحل التونسي

كما تجسدت الزيادة في الاعتراضات في زيادة حالات العنف وانتهاكات الحقوق المرتكبة ضد المهاجرين المنبوذين.

وقد أودت عمليات الاعتراض هذه في البحر، والتي مثلت موضوعًا للتعاقد من الباطن بين أوروبا وتونس، في الماضي بعشرات الضحايا، كما حدث خلال حالة غرق السفينتين في عامي 2011 و2017 اللتين كانتا ناجمتين عن مناورات خطيرة لخفر السواحل التونسي15.

من عام 2022، قفز عدد هجمات خفر السواحل التونسي على قوارب المهاجرين التي تم الإبلاغ عنها في ديسمبر 2022. هذا وقد استنكر المجتمع المدني التونسي والعابر للحدود الوطنية، في بيان مشترك16 وقعه 56 جهة فاعلة، وحشية خفر السواحل التونسي أثناء عمليات الاعتراض في البحر الأبيض المتوسط باستعمال الضرب وإطلاق النار والهجمات بالسكاكين والمناورات الخطيرة وطلب الفدية... إن هذا العنف، الذي لم ينفك يتضاعف منذ ذلك الحين، يستهدف كل من المهاجرين المنبوذين التونسيين منهم والأجانب الذين يحاولون الفرار من تونس.

15 https://www.babelmed.net/fr/article/73080-tunisie-coute-que-coute-ne-pas-les-laisser-traverser
16 https://asf.be/publication/politiques-meurtrieres-en-mediterranee/?lang=fr

في شهر سبتمبر 2022، سلطت قضية "18/18" في جرجيس، التي تناقلتها وسائل الإعلام بفضل التعبئة التي قام بها الأقارب والسكان المحليين، الضوء مرة أخرى على أوجه القصور الخطيرة للحرس البحري الوطني، حتى تجاه مواطنيه. تظرا لعدم ورود أخبار عن مغادرة قارب لمدينة جرجيس وعلى متنه 17 شخصًا من الجنسية التونسية، بعد يومين من مغادرته، أعلمت عائلات المغادرين السلطات التونسية والإيطالية والمالطية. وفي مواجهة تقاعس السلطات التونسية، انطلق الصيادون من البلدة الصغيرة في جنوب تونس للعثور على المفقودين. بالتوازي مع العثور على الجثامين وعند تأكد غرق القارب، غذى إهمال السلطات المحلية، التي كانت تدفن المتوفين دون توثيق مسبق للحمض النووي، غضب سكان مدينة جرجيس.17

كما تظهر الشهادات التي تم تجميعها كجزء من هذا العمل البحثي، استمرار هذا التعنيف الوحشي من طرف الحرس البحري التونسي منذ ذلك التاريخ، واتخذ أشكالًا مختلفة:

- زيادة في حالات العزوف عن تقديم المساعدة أو تأخير عمليات الإنقاذ
- استخدام العنف لإجبار الأشخاص على متن القوارب على إيقاف تشغيل المحرك (الطلقات النارية واستعمال الهراوات واستخدام المقذوفات المختلفة والسكاكين وما إلى ذلك)
- فصل المحركات عن القوارب المعرضة للخطر
- استخدام مناورات خطرة تتسبب في غرق القوارب
- ممارسات الإبعاد في المناطق الصحراوية بعد عمليات الاعتراض البحرية

الإعادة القسرية إلى بلد لا يمكن اعتباره آمنًا تحت أي ظرف من الظروف

إن التعاقد من الباطن حول عمليات الاعتراض إلى تونس لا تثير قلق منظمات المجتمع المدني فقط بسبب الظروف العنيفة التي تمارس فيها، ولكن أيضًا لأن لإرسال آلاف الأشخاص سنويًا إلى بلد ليس بآمن على الإطلاق من زاوية مدى احترامه لحقوق الإنسان والذي يمر حاليًا بأزمة سياسية واقتصادية عميقة لا يخلو من عواقب.

إن تونس التي تم تقديمها منذ مدة كنموذج ناجح للثورات التي انطلقت منذ 2011 وكأنجح مشروع انتقال ديمقراطي في المنطقة، بعيدة كل البعد عن أن تكون بلدًا آمنًا، لا بصفتها بلد منشأ أو بلد لجوءً.18 إلى جانب الصعوبات الاقتصادية الواضحة، تواجه تونس قضايا أعمق غالبًا ما تتجسد في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان19. أطلق الرئيس سعيد، الذي يحتمي فعليا بدولة بوليسية وبإفلات تام من العقاب، مشروعه السياسي الاستبدادي والشعبوي في 25 جويلية 2021، مما أغلق نهائيًا قوس الانتقال الديمقراطي. إن تجميد وحل البرلمان، ونسف الهيئات الدستورية، واستحواذه على كافة السلطات بموجب مرسوم، والمصادقة على دستور صاغه بنفسه بشكل

17 https://alarmphone.org/en/2023/01/18/contesting-borders-in-a-racist-environment/?post_type_release_type=post

18 يميز الاتحاد الأوروبي، في التوجيه EU/32/2013 المؤرخ 26 يونيو 2013، بين "بلد المنشأ الآمن" (بلد يمكن إثبات أنه لا يوجد فيه بشكل عام ومستمر أي اضطهاد أو تعذيب أو معاملة لا إنسانية أو مهينة أو خطر عنف في حالات النزاع المسلح الداخلي أو الدولي) و "بلد ثالث آمن" أو بلد اللجوء الأول (بلد ثالث يعامل طالب الحماية الدولية وفقًا لمبادئ الحياة والحرية، وعدم الإعادة القسرية، والتحرر من التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة أو القاسية، وحيث يمكن التقدم بطلب للحصول على وضع اللاجئ والحصول على الحماية وفقًا لاتفاقية جنيف لعام 1951 وبروتوكول نيويورك لعام 1967).

19 https://ftdes.net/la-tunisie-entre-la-classification-de-pays-sur-et-la-realite-dun-pays-a-la-derive/

أحادي الجانب، رافقه قمع عنيف للمعارضين السياسيين، واعتقالات تعسفية، وهجمات متكررة على المجتمع المدني، وتهديدات لحرية التعبير والحقوق الأساسية20.

بعد خطاب الرئيس قيس سعيد في 21 فيفري 212023، أصبحت تونس أرضًا معادية بشكل خاص للمهاجرين. وبينما انتقد في خطابه "جحافل المهاجرين غير الشرعيين من أفريقيا جَنُوب الصحراء" المسؤولين عن "العنف والجرائم والأفعال غير المقبولة"، اجتاحت تونس موجة غير مسبوقة من العنصرية، استهدفت ذوي البَشَرَة السوداء، سواء كانوا مهاجرين أو استقروا في البلاد لفترة طويلة: أشخاص تعرضوا للمضايقة في الشارع، ورشق بالحجارة، والشتائم العنصرية، والسطو، والاغتصاب... ووفقًا للشهادات، شاركت الشرطة والسلطات التونسية في هذا العنف، دون توفير أي حماية في معظم الحالات.

خلال هذه الفترة، تم طرد العديد من الأجانب من منازلهم وتسريحهم، ووجدوا أنفسهم بلا مأوى ومعوزين22. وبغض النظر عن وضعهم الإداري، فقد تعرض العديد منهم للاعتقال والاحتجاز التعسفيين (بما في ذلك أولئك الذين منحوا صفة اللاجئ أو طلبوا اللجوء، في انتهاك تام لاتفاقية جنيف للاجئين التي وقعت عليها تونس). ونتيجة لذلك، اضطر العديد منهم إلى الفَرَار من تونس، إما عن طريق العودة إلى بلدهم الأصلي عندما يكون ذلك ممكنًا، أو عن طريق البحر، حتى لو كان في ذلك مخاطرة بحياتهم.23. كما تم24 ترحيل مئات الأشخاص إلى بلدانهم الأصلية كجزء مما قدمته السلطات على أنه ما يسمى ببرامج العودة "الطوعية".

بشكل خاص، أصبحت عمليات الإبعاد في الصحراء الليبية أو الجزائرية التي كان تمارسها السلطات التونسية في الماضي على نطاق أقل، مُمنهجة منذ بداية عام 25.2023. تتعلق عمليات الطرد هذه بالأشخاص الذين تم اعتقالهم تعسفًا في الشارع أو في منازلهم، ولكن أيضًا الأشخاص الذين تم اعتراضهم في البحر من قبل الحرس البحري26. وقد أدت عمليات الترحيل الواسعة النطاق هذه27 ، التي تم توثيقها على نطاق واسع واستنكرها بانتظام المجتمع المدني، إلى سوء المعاملة والتعذيب والاختفاء وفي العديد من الحالات إلى الوفاة28.

20 https://asf.be/600-jours-apres-larticle-80-de-letat-dexception-a-linstauration-de-lautocratie/?lang=fr 21

https://www.facebook.com/100064458289062/posts/pfbid02go3Kd6NEprspXKU7JoDPuGsnpZbHUmZcR25bcHyRc8GAe8VdDPTmoSSuv186Gissl/?sfnsn=mo&mibextid=6aamW6

22 https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27935

23 https://alarmphone.org/en/2023/07/31/continuous-landings-increasing-violence-and-deaths-at-sea/?post_type_release_type=post

24 https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/03/tunisia-presidents-racist-speech-incites-a-wave-of-violence-against-black-africans/

25 https://alarmphone.org/en/2023/07/17/tunisia-is-not-safe-mass-deportations-into-the-desert-continue-while-new-eu-migration-deal-is-agreed/

26 https://alarmphone.org/en/2024/02/18/2023-a-long-summer-of-migration-in-the-central-mediterranean-sea/?post_type_release_type=post

27 https://omct-tunisie.org/2023/12/18/les-routes-de-la-torture/

28 https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27935

واليوم، تستمر هذه الممارسات29. كما يشير بيان حديث وقعته العديد من منظمات المجتمع المدني، "بعد مرور أكثر من عام على بيان رئاسة الجمهورية التونسية في نهاية اجتماع مجلس الأمن القومي، الذي ربط وجود المهاجرين" بمؤامرة لتغيير التركيبة الديموغرافية لتونس "، تستمر الانتهاكات الممنهجة والحملات العنصرية وكراهية الأجانب التي تستهدف المهاجرين من جَنُوب الصحراء في تونس، ولا تزال دون عقاب حتى يومنا هذا". 30 (أفريل 2024).

لم يمنع ذلك الاتحاد الأوروبي من مواصلة سياسات تصدير الحدود إلى تونس، على الرغم من أن هذه السياسات ساهمت إلى حد كبير في تصاعد العنف والعنصرية وكراهية الأجانب في البلاد3231، رغم أنها تجعل الطريق التونسي أكثر خطورة.

طريق متزايد الخطورة

بعد أكثر من 30 عامًا من سياسات الاتحاد الأوروبي الأمنية المتطرفة، صرنا نعرف أن محاولة إغلاق طريق الهجرة ليست غير فعالة فحسب، بل إنها مميتة أيضًا. في الواقع، لا يؤدي تعزيز الحدود إلا إلى جعل حركة المهاجرين المنبوذين أكثر خطورة، مما يدفعهم إلى اتخاذ طرق أكثر خطورة، في ظروف أعسر. وبالتالي، يعزو العديد من المحللين الزيادة في حركة المرور على الطريق التونسي، من بين أمور أخرى، إلى تعزيز أمن الطريق البحري من ليبيًا، أو من المغرب، بعد تكثيف التعاقد من الباطن حول المراقبة البحرية للاتحاد الأوروبي مع هذين البلدين.

أصبح الطريق التونسي خطيرًا بشكل متعاظم حيث كثفت السلطات التونسية المراقبة البحرية نيابة عن أوروبا. في السنوات الأخيرة، ظهرت القوارب المعدنية جنبًا إلى جنب مع القوارب المصنوعة تقليديًا من الخشب. كما شهدت هذه القوارب المعدنية، التي يمكن أن تنقلب بسهولة كبيرة بسبب تصميمها33، تدهور جودتها حيث قام الحرس الوطني التونسي بتجريم ورش العمل التي تصممها، مما أجبر المصممين على صناعتها على عجل، بطريقة خفية. وتوازيا مع القمع المدعوم من الاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى مكافحة المهربين، لم تختف هذه القوارب المحفوفة بالمخاطر، بل أصبحت أكثر خطورة، مما تسبب في تحطم العديد منها على بعد بضع مئات الأمتار من الساحل التونسي.

كما أن الممارسات العنيفة لخفر السواحل جعلت العبور أكثر خطورة، حيث أن العديد من حالات غرق القوارب كانت ناجمة عن مناورات خفر السواحل، كما يتضح من الشهادات التي تم جمعها في هذا التقرير. من جانبهم، لتجنب الاعتراض الذي يمكن أن يكون مميتًا في بعض الأحيان يضطر المهاجرون المنبوذون إلى السفر في ظروف محفوفة بالمخاطر بشكل متزايد، على سبيل المثال

29 https://civilmrcc.eu/political-developments/effects-of-externalisation-in-tunisia/
30 https://alarmphone.org/fr/2024/04/09/un-an-apres-le-debut-de-la-crise-les-violations-des-droits-des-migrant-e-s-en-tunisie-se-poursuivent/
31 https://www.lacimade.org/traitements-inhumains-tunisie/
32 https://civilmrcc.eu/political-developments/escalation-of-racism-in-tunisia-civilmrcc/
33 https://civilmrcc.eu/analysis/new-developments-along-the-tunisian-route-civilmrcc/

عن طريق الإبحار في الظروف الجوية القاسية و/أو على متن قوارب رديئة الصنع، بالكاد انتُهي من تصميمها.

الصورة: قارب حديدي على الشواطئ التونسية.

في الواقع، بقدر سير الوضع في تونس نحو التدهور، فإن المرشحين/ المرشحات للعبور (المهاجرين منهم وكذلك التونسيين) على استعداد لتحمل المزيد والمزيد من المخاطر للفرار من البلاد. تفسر مختلف هذه العوامل لماذا أصبح الطريق التونسي خطيرًا للغاية. في عام 2023، غرق حوالي 3105 شخصا34 (أطفال ورجال ونساء) أو فُقِدوا على امتداد طرق البحر الأبيض المتوسط، وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة35 (كرقم أدنى لا يأخذ بعين الاعتبار حالات غرق السفن غير المرئية، والتي لا يكن من الممكن توثيقها).

رغم تكلفتها من حيث المعاناة التي تتسبب فيها والخسائر في الأرواح البشرية، إلا أن سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي، التي تمَّ اقراراها بتواطؤ مع الدولة التونسية، أخفقت في وقف عمليات العبور. يتجلى ذلك بشكل خاص شهر سبتمبر 2023 الذي سُمي حينها "صيف الهجرة الصغير"، في إشارة إلى صيف عام 2015، عندما وصل أكثر من مليون مهاجر منبوذ إلى أوروبا.

34 https://missingmigrants.iom.int/fr/donnees
35https://civilmrcc.eu/tunisia-is-neither-a-safe-country-nor-a-place-of-safety-for-thos-rescued-at-sea/
تغريدة على تويتر كتبها فلافيو دي جياكومو، المتحدث باسم المنظمة الدولية للهجرة في البحر الأبيض المتوسط:
https://twitter.com/fladig/status/1693940733139468518?t=DJpLe9aA-jjqx8XXT9AisA&s=19

خلال الأسبوع الممتد من 11 إلى 17 سبتمبر 2023، وصل أكثر من 11560 شخصًا، معظمهم من مدينة صفاقس36، إلى جزيرة لامبيدوزا، بعد شهرين فقط من توقيع مذكرة التفاهم بين تونس والاتحاد الأوروبي. وهو ما يبيّن أنه على **الرغم من وحشية نظام الحدود، يواصل المهاجرون المنبوذون بشجاعة النضال من أجل حقهم في التنقل.**

مقبرة صفاقس حيث يتم دفن جثامين المهاجرين التي عثر عليها في البحر، أفريل 2023

خطاب إنساني لتقنيع الأهداف الأمنية

" الهجرة على امتداد طريق البحر الأبيض المتوسط. إدارة تدفقات الهجرة، وإنقاذ الأرواح37 "، بهذه الكلمات أضفت المفوضية الأوروبية في شهر جانفي 2017 الطابع الرسمي على خطابها المتعلق بآلية التعاقد من الباطن حول مراقبة الهجرة مع خفر السواحل في شمال إفريقيًا بغاية حماية سواحلها. للرد على "المآسي" في البحر الأبيض المتوسط التي أودت بحياة أكثر من 4500 شخص في عام 2016، اقترحت المفوضية الأوروبية، من بين أمور أخرى، تدريب ما يسمى بخفر السواحل الليبي أو تعزيز المراقبة الجوية لوكالة ""فرونتكس"، وهي الخطوات الأولى في تنفيذ استراتيجيتها للإعادة القسرية بالوكالة في البحر الأبيض المتوسط.

إن مقولة "تعزيز المراقبة لإنقاذ الأرواح في البحر " ماهي إلا حيلة خرقاء ومحرجة اختلقها الاتحاد الأوروبي في محاولة منه لإخفاء غاياته الأمنية وراء الخطاب الإنساني. ولتبرير تعزيز مراقبة الهجرة على طول الطريق التونسي ودعمه الهائل لسلطات إنفاذ القانون التونسية، تبنى الاتحاد الأوروبي نفس الاستراتيجية، ذارفا دموع التماسيح على مصير الأشخاص الذين لقوا حتفهم أو اختفوا في

36 https://www.maldusa.org/l/lampedusas-hotspot-system-from-failure-to-nonexistence/
37 https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=CELEX%3A52017JC0004

البحر وشدّد على ضرورة تعزيز وسائل "الإنقاذ". في شهر جويلية 2023، قامت المفوضية الأوروبية بتوقيع مذكرة تفاهم بين الاتحاد الأوروبي وتونس كوسيلة "لتعزيز التعاون لمكافحة والحد من تدفقات الهجرة غير النظامية وإنقاذ الأرواح البشرية".38

يلتجئ الحرس الوطني التونسي إلى نفس هذه المراوحة بين السجل الإنساني والأمني، باستخدام مصطلحي "الإنقاذ" و "الاعتراض" بالتبادل. في مقابلة أجرتها معه وكالة "فرانس برس" في شهر أوت 2023، أوضح الرائد في الحرس الوطني محمد برهان الشمتوري أنه فيما يخصُّ خفر السواحل التونسي " نولي الأولوية لإنقاذ الأرواح البشرية " 39.

بينما يتزايد عدد الشهادات حول الممارسات الخطيرة والمميتة التي يقوم بها الحرس البحري التونسي، تصبح دعاوي "الإنقاذ" غير قابلة للتصديق. ومع ذلك، فإن الخُطَّة الاتصالية التي اتبعها كل من الاتحاد الأوروبي والسلطات التونسية قد تمكنت من المخيال الجماعي عبر اقناعه بفكرة أن هذه العمليات إنما الهدف منها حماية حياة المهاجرين. **يحاول هذا التقرير تفكيك هذا المخيال المخدوع وهذا الخطاب المنافق بالذات من خلال إعطاء الكلمة للمعنيين الرئيسيين،** أي المهاجرون المنبوذون أنفسهم، الضحايا المباشرون لسياسات تصدير الحدود الأوروبية.

38 https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/pt/ip_23_3887
39 UNTRANSLATED_CONTENT_START|||https://www.voaafrique.com/a/sauver-des-vies-la-priorit%C3%A9-des-garde-|||c%C3%B4tes-en-tunisie/7221217.html|||UNTRANSLATED_CONTENT_END

2. المنهجية

يضمُّ هذا التقرير 14 شهادة أدلى بها أشخاص أفادوا بأنهم نجوا من انتهاكات حقوق الانسان بحرا جراء الممارسات العنيفة التي ارتكبتها السلطات التونسية. تم جمع هذه الشهادات من قبل العديد من النشطاء ومنظمات المجتمع المدني بين عامي 2021 و2023.

إن الشهود الذين تمت مقابلتهم كجزء من هذا العمل البحثي هم الأشخاص الذين اتصلوا إما بالخط الساخن ل Phone Alarm، أو الأشخاص الذين اتصلوا بالجهات الفاعلة في المجتمع المدني التونسي.

وقد اتخذت مجموعة من الاحتياطات المختلفة لتجميع شهادات المهاجرين المنبوذين:

- تم تسجيل المقابلات عندما سمحت الظروف بذلك.
- وُجهت أسئلة للشهود فيمَا يتعلق بالحادث نفسه متى كان ذلك ممكنا بهدف مقارنة المعلومات المُستقاة.
- تم التكتم على هُوِيَّة من قدموا شهاداتهم بغاية حمايتهم من الأعمال الانتقامية في ظل تنامي موجات تجريم الضحايا الذين يتجرؤون على كسر حاجز الصمت.
- تم التأكيد بشكل خاص على شرط موافقة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم.

تهدف الشهادات الواردة في هذا التقرير إلى نقل مداخلات مختلف الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأكبر قدر من الأمانة. تركنا جانبا بعض المقاطع، بدافع الإيجاز، عندما قدرنا أنها لا تتناسب مع سياق الغرض من هذا التقرير، أو عند عرض معلومات من شأنها أن تجعل من اليسير تحديد هوية الشاهد. تبقى سلامة الشهود، والحال أن بعضهم لا يزال في تونس، أولوية.

إنّ اقتصار الشهادات فقط على الفترة الممتدة بين 2021و2023، يعود على وجه الخصوص إلى أن التجريم أصبح أكثر شدة خلال عام 2023، مما زاد من خطورة المقابلات بالنسبة للمهاجرين المنبوذين أنفسهم ضحايا هذه الممارسات، وبالنسبة للأشخاص الذين يعملون على تجميع شهاداتهم. كما يعود ذلك إلى ترحيل العديد من الأشخاص الذين تم اعتراضهم مباشرة إلى الحدود من قبل الحرس الوطني التونسي، مما حد بشكل كبير من إمكانية مواصلة تجميع الشهادات.

من خلال الشهادات المُقدمة، يهدف هذا التقرير بكل تواضع إلى تجسيد الممارسات التي تميل إلى أخذ طابع منهجي في البحر الأبيض المتوسط، وينكب على إدانة الجهات الفاعلة التي تقدم على هذا النوع من الممارسات، سواء كانت السلطات التونسية أو الدول الأوروبية. ولكنه يشير كذلك إلى تنوع الجهات الفاعلة المعنية وتعقيدات الأوضاع على امتداد الطريق التونسي.

في الواقع، يواصل العديد من الأفراد داخل الحرس البحري التونسي بشجاعة إنقاذ الأرواح بدلاً من تعريضها للخطر، رافضين أي لجوء إلى العنف. واقعيا، يمكن أن تكلف بعض عمليات الإنقاذ

أرواحا بشرية، على الرغم من كل احترافية خفر السواحل والجهود المبذولة... من **خلال إبراز الطابع المنهجي للعنف وانتهاكات الحقوق المرتكبة ضد المهاجرين المنبوذين، يهدف هذا التقرير إلى التأكيد على المسؤوليات المؤسسية أكثر مما يركز المسؤوليات الفردية.**

علاوة على ذلك، ولإنه تم اختيار الشهادات المستنسخة أدناه من بين شهادات أخرى، ف**إن هذه المجموعة من الشهادات لا تدعي بأي حال من الأحوال تغطية شاملة لمختلف أعمال العنف المرتكبة على طول الطريق التونسي**. وكما ذكر المهاجرون المنفيون أنفسهم ووسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان، فإن هذه الأحداث تقع بشكل يومي ومكثّف وغالبًا ما تكون غير مرئية، فلم ينجُ الكثير من الناس ل يتمكنوا من الإدلاء بشهادتهم. هذا ما وقفت عليه Alarm Phone، والتي تشير إلى زيادة في عدد القوارب المُبلَّغِ عنها بعد مغادرة تونس، واختفاءها دون أن تترك أي أثر، مما أثار مخاوف من تضاعف في عدد حوادث تحطم القوارب غير الموثقة.

قوارب معدنية في منطقة صفاقس. الصورة : مجهول

3. الشهادات

الاسم (مستعار)	التاريخ	العنف/ الانتهاك المُسلط من طرف خفر السواحل التونسي	الوفيات أو حالات الاختفاء
علي وماريا	10 جويلية 2021	مناورات خطرة تسببت في انقلاب القارب	31 ناجياً و29 مفقوداً و15 جثة تم انتشالها
كاتي	18 ماي 2022	مناورات خطيرة	/
جورج	29 أوت 2022	عنف جسدي وإطلاق النار ومناورة خطرة	/
عبد الله	[1] جانفي 2023	عنف جسدي وتهديد بالسلاح الناري	/
ساليماتا وباكاري	9 مارس 2023	فصل المحرك، الإبعاد القسري من الشاطئ، مناورات خطرة	7 أشخاص في عداد المفقودين في حُطَام سفينة بالقرب من الميناء
عيسوف وعمر	21 مارس 2023	رمي الزجاجات، عنف جسدي، مناورات خطرة تسببت في انقلاب القارب	ما لا يقل عن 6 أشخاص مفقودين
فطوماتا	23 مارس 2023	رمي الزجاجات، عنف جسدي، مناورات خطرة تسببت في انقلاب القارب	ما لا يقل عن 6 أشخاص مفقودين
لامي	1 أفريل 2023	فصل المحرك، لا مساعدة	/
سيكو		رمي الزجاجات، عنف جسدي، مناورات خطرة تسببت في انقلاب القارب	ما لا يقل عن 6 أشخاص مفقودين
محمد وبوبا	11 أفريل 2023	مناورات خطرة تسببت في انقلاب القارب، لا مساعدة	وفاة ما لا يقل عن 10 أشخاص وفقدان العشرات
كارلا	22 أفريل 2023	انتشار التهديدات	/
نبيل		مطاردة خطرة واستخدام الغاز المسيل للدموع	
ممادو	23 أفريل 2023	لا مساعدة على الرغم من الخطر المحدق	توفي 25 شخصا
عبدو	2 أوت 2023	عنف جسدي ومناورة خطرة	مقتل 5 أشخاص على الأقل

10 جويلية2021، علي وماريا - مناورة تسببت في انقلاب القارب. 31 ناجياً و29 مفقوداً و العثور على 15 جثة.

شهادة علي

"تشير الساعة الى 5:00 صباحًا من يوم 10 جويلية 2021. كنا في قارب رفقة 65 شخصا. بعد ساعات قليلة من مغادرتنا مدينة صفاقس، كنا قاب قوسين أو أدنى من المياه الدولية (30 دقيقة وفقًا لل جي بي اس). اقترب خفر السواحل التونسي من قاربنا وطلب منا التوقف. قررنا التوقف وأوقف القبطان المحرك. **لكن خفر السواحل التونسي اتخذ منعطفًا سريعًا للغاية وصدم قاربنا بشكل متعمد. انقلب قاربنا. سقط الجميع في الماء.** بعضنا فقط كانوا يرتدون سترات النجاة. لم يستطع الكثيرون السباحة وغرقوا. وصل قارب خفر السواحل آخر وأخذوا الناجين على متن قاربهم. كنا 31 ناجياً فقط. أخذوا 7 جثث على متن قواربهم. [...] عندما وصلنا إلى ميناء صفاقس، هرب خفر السواحل.

جاء أصدقاء إلى الميناء لمساعدتنا في إنزال الجثث. ثم جاءت سلطات أخرى وأخذت الجثث إلى المشرحة. كنا نبحث عن خفر السواحل التونسي لنعبّر عن ألمنا وغضبنا غير أن الميناء كان خاليا. يبدو الأمر كما لو أنهم أدركوا حجم ما قاموا به فقرروا الاختفاء. لم نتلق أي مساعدة في الميناء. التقينا بالصليب الأحمر في صفاقس وأعلمنا أنه تم العثور على 8 جثث أخرى، لكننا لم نتمكن من رؤيتها بسبب الكوفيد... لم نتلق أي دعم نفسي بينما أصبح الكثير منا مجانين. أنا حاليًا مع امرأة فقدت طفلها. - جُنّت المرأة! لم نعد نخشى شيئا. يمكن أن يوقعونا في المتاعب، لكنُنا لم نعد نكترث، نحن مستعدون للموت. خسرنا كل شيء»

شهادة ماريا

"أنا من أصل كاميروني. أنجبت طفلي عندما وصلت إلى تونس. كان عمر ابني خمسة عشرة شهرا عندما قررت العبور بصحبته يوم 10 جويلية 2021. كنا في قارب صغير، وكان الطفل على ظهري، وكنت مُتعبة: كان هناك الكثير من الناس على متن القارب، ولهذا السبب حملت ابني على هذا النحو. [...]. مرت ساعتين أو ثلاث ورأينا الحرس البحري يصل بصحبة شخصين. [..]. أخبرونا أننا سنموت هنا. ظننا أنهم يسعون وراء المال، حاول البعض منا إعطاء البعض منه، لكنهم رفضوا **قائلين مرارا وتكرارا أننا سنموت.**

دفعوا قاربنا وبدأ الماء في التسرب، وبدأ الناس في الصراخ [..] أبتعد قارب البحرية و**انقلب قاربنا.** كان هناك أمهات مصحوبات بأطفالهن، نساء حوامل. سقطت في الماء وطفلي على ظهري. أردت أن أسبح لكن رجلا تشبث بي ودفعنا تحت الماء [..] حاولت أن أكافح، وسبحت نحو القارب الذي أغرقنا. **رأيت الرجل الذي أغرقنا. لم يفعل شيئًا، شاهدنا نموت.** [...]

بعد ذلك، وصل قارب بحرية آخر، ولكن ليس لإنقاذنا. ابتعدوا وطلبوا منا السباحة نحوهم للوصول بنا إلى بر الأمان. سبحت مع طفلي الذي ابتلع الكثير من الماء. لم أتمكن من القيام

بالتنفس الاصطناعي، كما لم أرغب في ترك جسده في الماء، كنت أخشى أن تلتهمه الأسماك. سبحت إلى القارب البحري حيث رموا لنا حبلًا. ذراعي تؤلمني. لم أستطع حتى التمسك بالحبل بسبب الألم الذي ألمَّ بذراعي، أمسكته وأخذت طفلي معي. عندما أمسكوا بي، لم يفارقني الأمل لأنني اعتقدت أنني أستطيع إنقاذ طفلي. لكن بعد فوات الأوان، توفي طفلي [...].

مات جميع الأطفال التسعة الذين كانوا على متن القارب، ماتوا في عرض البحر [...]. طلبت جثمان ابني لكن [خفر السواحل] رفض قائلاً إن ذلك غير مسموح قانونيا، والآن لا أعرف أين هو. لا أعرف أين دفنوه. بعد أسبوعين، غرق 24 شخصًا آخر ونجا اثنان منهم فقط، بنفس الطريقة. تراودني الكوابيس منذ ذلك الحين.»

18 ماي 2022، كاتي - مناورات خطرة

"غادر قاربنا مساء يوم 12 ماي 2022، حوالي الساعة 10:30 مساءً، على الحدود بين تونس وليبيا. كنا في عرض البحر، لم يكن هناك تغطية لشبكة الاتصالات التونسية. كان على متن القارب 30 شخصًا، بينهم طفلان و10 نساء (غامبيا وغانا والكاميرون وغينيا وساحل العاج). كان القارب مصنوعًا من الخشب ولونه أزرق (قارب صياد) [...].

بعد وقت قصير من مغادرتنا، رأينا من بعيد خفر السواحل التونسي. عندما وصلوا إلى مستوى قاربنا، طلبوا منا إيقاف المحرك، وهو ما فعلناه. كان هناك 3 من خفر السواحل على متن القارب. [...] أخبرونا أنه يتعين عليهم الاتصال برئيسهم لتلقي الأوامر وطلبوا منا الانتظار. جعلونا ننتظر لمدة ثلاث ساعات. لم يعطونا ما نأكل أو نشرب، ثلاثة منا فقط كانوا يرتدون سترة نجاة.

حوالي الساعة 7 صباحًا، [...] بدأ خفر السواحل في الدوران حول قاربنا. كان يفتعل موجات وكنا نخشى أن ينقلب قاربنا في أي لحظة. لحسن الحظ، وجد القبطان طريقة جيدة لتجنب الأمواج، باتباع مسار خفر السواحل. نظرًا لأننا كنا نصرخ كثيرًا ولم يتمكنوا من قلب قاربنا، توقفوا في النهاية وطلبوا منا إطفاء المحرك مرة أخرى. سألناهم لماذا يحاولون قتلنا. أجاب أحدهم بأنها الأوامر وأنه يأسف لقيامه بذلك. [...]

استمروا في الدوران حولنا. بدأنا في تصوير مقاطع الفيديو وإرسالها إلى الأصدقاء الذين نبهوا Alarm Phone. اتصل بنا شخص من هذه المنظمة، وأخبرناه أن خفر السواحل كان يحاول قتلنا. أوقف [خفر السواحل] في النهاية مناوراتهم الخطرة وأرشدنا لاتجاه ميناء جرجيس التونسي. راقبونا من بعيد ونحن نتجه إلى الميناء لكنهم لم يتبعونا.

في الميناء، كان العسكريون في انتظارنا. لقد فعلوا كل شيء لمعرفة هوية المتّصل ب Alarm Phone ولكننا رفضنا جميعا الاجابة. واستمرت هذه العملية لعدة ساعات ونحن تحت أشعة الشمس، دون ماء أو طعام. لقد أُرهقت حقًا من تلك الوضعية. تأثرت كثيرا بهجوم خفر السواحل التونسي. لم أتوقف قط عن التفكير في الأمر وتراودني الكثير من الكوابيس.»

29 أوت 2022، جورج - هجوم بالسكاكين وإطلاق النار ومناورة خطرة40

"عمري 21 سنة، أنا إيفواري الجنسية. وصلت إلى تونس في شهر جانفي 2021 بعد أن عملت لبعض الوقت في الجزائر. [...] غادرنا يوم 29 أوت الساعة 8 مساءً من المهدية على متن قارب خشبي ومحرك بقوة 90 حصانًا. كنّا 38 شخصًا (من الكوت ديفوار وغينيا والكاميرون)، من بينهم امرأة حامل.

حوالي الساعة 11 مساءً، رصد الحرس البحري التونسي قاربنا واقترب منا. كانا شخصين (رجل عجوز وشاب) على متن قارب صغير أزرق وأبيض وأحمر يحمل الرقم "112". طلبوا من القبطان إيقاف المحرك. رفضنا، قائلين إننا لا نريد العودة إلى تونس. لذلك تراجع خفر السواحل، تراجع قليلا واتجه مباشرة إلى قاربنا. لحسن الحظ، فشلوا في قلب قاربنا. فألصقوا قاربهم بقاربنا وشرعوا في ضرب القبطان مستعملين هراوة. عندما صوبوا مسدساً نحو القبطان مهددين بإطلاق النار، حاول أحد أشقائي الإيفواريين التدخل. رشقه خفر السواحل بسكين أصابه في رأسه. كان ينزف بشدة. أطلق خفر السواحل النار في الهواء.

بين الساعة 11 مساءً و1 صباحًا من اليوم التالي، بقي خفر السواحل بالقرب منا وفعل كل شيء لإغراقنا. استمروا في ضربنا وبدأوا في ملء قاربنا بالماء باستخدام قصدير مقسوم إلى نصفين. عندما رأوا أن هذه التقنية لن تنجح في إغراق قاربنا، بدأوا في الاندفاع نحونا مرة أخرى، ولعدة مرات. دون جدوى. تشاجرنا معهم لساعتين. حوالي الساعة الواحدة صباحًا، حاولوا قلب قاربنا بالاتكاء على الحافّة. من باب الدفاع عن النفس، ألقينا عليهم زجاجات المياه. تضرر محركهم وتمكنّا من الفرار.

في الوقت الفاصل بين الساعة 1 صباحًا و6 صباحًا، واصلنا رحلتنا. على بعد حوالي 7 كم من المياه الدولية، توقف قاربنا بسبب نفاد الغاز. بدأنا ننجرف. لم يكن لدينا أي طعام أو ماء. [...] دفعتنا الأمواج أخيرًا إلى العودة إلى الساحل التونسي وقمنا بتنبيه خفر السواحل. اصطحبنا الحرس الوطني التونسي يوم الأربعاء الساعة 5 مساءً، بعد يومين تقريبًا من مغادرتنا.

غالبًا ما يحدث هذا النوع من الهجمات. كنت مع صديق على متن القارب وقد تعرف على عون خفر السواحل الأكبر سنا. كان قد هاجم قاربه في وقت سابق من ذلك الشهر، وتسبب ذلك في غرق القارب. تكمُن المشكلة في أن المهاجرين يخشون التحدث لأنه يمكن أن يتعرضوا للاعتقال.»

1 جانفي 2023، عبد الله - العنف الجسدي والتهديد بالسلاح الناري

"لقد حاولت عبور البحر الأبيض المتوسط أربع مرات. [السلطات التونسية] لا تريدنا في تونس، لكنها لا تسمح لنا بالمرور أيضًا. كثيرا ما يزيل خفر السواحل المحركات ويترك الناس يجرفهم البحر. غالبًا ما يتسببون في قلب القوارب [...] **في محاولة العبور الثانية، تعرضت للضرب من قبل**

40 تم نشر هذه الشهادة بالفعل على موقع هاتف الإنذار:-https://alarmphone.org/en/2023/01/18/contesting-borders-in-a-racist-environment/?post_type_release_type=post

البحرية التونسية في عرض البحر، لأنني رفضت ركوب قاربهم. قام صديقي بتصوير المشهد ولكن سُرِق هاتفه بغاية منعه من نشر الفيديو. [...]

التفت إليّ عون من أعوان خفر السواحل لأنني كنت مستلقيًا في القارب وأرادني أن أربط حبلًا كان يمده إلى قاربنا. رفضت، فأخذ هراوة خشبية طويلة وبدأ يضربني. كنا نخشى الغرق. **بعد أن أصابني على مستوى الكتف، صوب مسدسه نحوي قائلاً إنه سيطلق النار إذا لم أركب القارب. [...] انتهى بنا الأمر جميعًا إلى ركوب قاربهم وأعادونا إلى تونس** [...].

كان ذلك يوم 2 جانفي: كنّا قد غادرنا في اليوم السابق وتم اعتراضنا بعد 24 ساعة في عرض البحر. **يوم 5 جانفي اضطُررت للذهاب إلى المستشفى من شدّة الألم، وقد اظهرت أجهزة الكشف الطبي بشكل جلي أن مفصل كتفي قد خُلع.**

[...] في بعض الأحيان يُقال إنه هناك الكثير من حالات الغرق في عرض البحر بسبب سوء الأحوال الجوية. ولكن الحقيقة مخالفة لذلك. في معظم الأحيان، يتسبب الحرس الوطني في تحطيم السفن [...]. في حالات أخرى تنقلب القوارب بسبب الوزن الزائد. **لكن في معظم الأحيان يكون التونسيون هم المسؤولون عن ذلك.»**

9 مارس 2023، سالماتا وباكاري - افتكاك المحرك، الإبعاد القسري من الشاطئ، المناورة الخطرة

"غادر قاربنا منطقة صفاقس يوم 8 مارس. كنا 41 شخصًا، من دول جنوب الصحراء. كنا مصحوبين ب 8 قوارب أخرى غادرت وعلى متنها عدد مماثل من الناس. بعد حوالي 24 ساعة من مغادرتنا، وصل خفر السواحل على متن قاربين. طلبوا منا التوقف، وهو ما فعلناه. ثم **اقتلع خفر السواحل محرّكنا وغادر**. لم نكن بعيدين جدًا عن الساحل، بين صفاقس وقرقنة، استطعنا رؤية اليابسة. **رأيناهم يثيرون الأمواج حول قوارب المهاجرين لزعزعتها وبدأوا يتحركون ذهابا وإيابا لإبعاد القوارب عن الساحل. ثم جاء خفر السواحل للبحث عن قاربنا وجرّوه إلى أعماق البحر بعد أن ربطوه بحبل بعد نزع المُحرّك.**

بقينا من الساعة 10 مساءً حتى الساعة 3 مساءً من اليوم التالي في البحر. كان خفر السواحل يعود من وقت لآخر لمراقبتنا. حاول الأشخاص على متن القوارب التجديف بأيديهم وأرجلهم وأحذيتهم للاقتراب من الساحل. لحسن الحظ كان البحر هادئًا... حوالي الساعة 3 مساءً، جاء الصيادون أخيرًا لاصطحابنا (مع 5 قوارب أخرى) لإعادتنا إلى ميناء صفاقس. أحد القوارب رفض أن يُسحب إلى الساحل من طرف الصيادين **فانقلب للأسف وفُقد 7 أشخاص**. عند وصولنا إلى الميناء، لم يكن هناك أحد، لا خفر السواحل ولا الشرطة وتمكّنا من العودة إلى منازلنا.»

21 مارس 2023، عيسوف وعمر – رمي الزجاجات والعنف الجسدي والمناورات الخطرة التي تسببت في انقلاب القارب. مقتل 5 أشخاص على الأقل

"بعد الخطاب العنصري للرئيس قيس سعيد في 21 فيفري، فقدنا وظيفتنا ومنزلنا واضطررنا إلى المغادرة [...]. غادرنا على متن قارب معدني على متنه ما يقارب 50 شخصًا. تزامنت مغادرتنا مع مغادرة قاربان أو ثلاثة قوارب أخرى[...]. بعد 4 ساعات من الإبحار، كنا على وشك الخروج من المجال التونسي. على الساعة 8 صباحًا، عثر علينا خفر السواحل باستعمال قارب كبير يقوده 5 أعوان وألقوا القبض علينا. طلبوا منّا أن نوقف المحرك. كانوا يخبطون على المحرك لإجبارنا على التوقف [...]. ألقى الحرس الوطني علينا زجاجات المياه، وضربونا وهم يصرخون "أوقفوا المحركات"، لكن القبطان لم يستسلم. لذلك بدأوا في التعرج وافتعال الموج حولنا لإسقاطنا، حتى انتهى بهم الأمر إلى ضرب قاربنا، الذي استدار [...]

مما تسبب في سقوط الناس في الماء. كان لدي أنبوب أجوف، ولكنني فقدته في تلك اللحظة. كانت هناك امرأة بجانبي، رأيت الأطفال في الماء وكانت المرأة تصرخ. على الرغم من أن الحرس الوطني بدأ على الفور في سحب الناس من الماء، إلا أن العديد من الناس فقدوا حياتهم. رأيت 6 قتلى، لكنني سمعت أن **هناك أكثر من 12 شخصًا فقدوا حياتهم**. ترك الحرس الوطني جميع الجثث في الماء. لا أعرف ما إذا كانوا قد عادوا بعد ذلك للبحث عنهم م لا [...].»

23 مارس 2023، فاطوماتا – عنف جسدي، مناورات خطرة تسببت في انقلاب القارب. مقتل 5 أشخاص على الأقل

"أنا من غينيا كوناكري. غادرت بلدي مع أطفالي الخمسة، لأنني رفضت أن يتم ختان بناتي. أنا في تونس منذ عامين. في 23 مارس، أتيحت لنا الفرصة لمحاولة العبور. غادرنا على متن قارب معدني في الساعة الرابعة صباحًا صحبة 37 شخصًا [...]. التقينا بخفر السواحل التونسي. طلبوا منا التوقف. **استعملوا عصا طويلة يحتوي طرفها على جزء معدني وضربوا القبطان على رأسه**. لكنه لم يوقف المحرك. **لذلك فعلوا كل شيء لكسر قاربنا. صدموا قاربنا فانقلبنا**. شاهدونا نغرق قبل أن يأخذونا على متن قاربهم. رموا حبلًا لإنقاذنا. "لكن بعد فوات الأوان" توفي أخي الصغير وطفلين... نظرا لاصرارنا، وافقوا في النهاية على استعادة جثتي الرضيعين [...] كان هناك شخص لا يزال على قيد الحياة ولكن انتهى به الأمر بالموت على متن السفينة، لأننا لم نكن نعرف كيفية القيام بالتنفس الاصطناعي. **توفي 15 شخصا ذلك اليوم."**

[1] أفريل 2023، لامي – انتزاع المحرك، لا مساعدة

"غادرنا يوم غرة أفريل، على الساعة منتصف الليل من شمال صفاقس متجهين إلى لامبيدوزا. في الساعة 1:30 صباحًا، عندما اقتربنا من جزر قرقنة، رآنا خفر السواحل التونسي وحاول مطاردتنا [...]. عندما حاولوا الاقتراب منا، أطفأ القبطان المحرك. **صعد خفر السواحل على متن القارب**

وسرقوا المحرك. ثم ذهبوا في اتجاه آخر لأخذ محركات أخرى. ب**قينا أكثر من 3 ساعات في البحر بدون محرك قبل أن يأتي قارب آخر تابع للحرس الوطني ليُقِلّنا.**»

1 أفريل 2023، سيكو – عنف جسدي ومناورة خطرة تسببت في انقلاب القارب. ما لا يقل عن 6 أشخاص مفقودين

"غادر قاربنا منطقة صفاقس في غرة أفريل، حوالي الساعة 5 صباحًا بقارب حديدي على متنه 45 شخصًا على متن القارب. عندما اقتراب الحرس الوطني، ك**ان لدى الأعوان عصي حديدية، ضربونا** وطلبوا منا التوقف [...]. **ثم تتسببوا في ملئ قاربنا بالمياه عبر افتعال الأمواج. رغم أننا كنا على وشك الغرق، إلا أنهم واصلوا اضافة الماء، فانتهى الأمر بقاربنا بالغرق وبدأ الجميع يصرخون. كنا جميعًا في الماء.** كان هناك أطفال صغار لم يكن لديهم سترات نجاة. كنا نمسك ببعضنا البعض في شكل "مثلث" لنطفو ولتشجيع بعضنا البعض. ولكن كان هناك أشخاص متعبون للغاية وغير قادرين على المقاومة فطلبوا منّا أن نتركهم يموتون. انتهى الأمر بخفر السواحل بأخذنا على متن قاربهم[...]. **توفي أو فُقد ما لا يقل عن 10 أشخاص.**»

11 أفريل 2023، مامادو وبوبا – مناورات خطيرة تسببت في انقلاب القارب، لا مساعدة. مقتل 5 أشخاص على الأقل العشرات من المفقودين

"غادرنا في اتجاه المهدية حوالي الساعة السابعة مساء على متن قارب خشبي يحمل 120 شخصًا بينهم 13 طفلًا. كنّا صحبة أشخاص من كوت ديفوار وغانا وتوغو وتونس [...]. لم نكن قد ابتعدنا كثيرا عن جزيرة قرقنة عندما ظهر الحرس البحري الوطني التونسي خلفنا وبدأ في مطاردتنا. **طاردونا لمدة عشرين دقيقة على الأقل. افتعلوا الموج حولنا لقطع طريقنا. تسببت هذه المناورات في تحطيم قاربنا، حوالي الساعة 10 مساءً. كان الناس في الماء. بدلاً من إنقاذنا، ابتعدوا...** ربما للقيام بعملية اعتراض أخرى، لا نعرف. **صرخنا "الغوث، الغوث، الغوث"، لكنهم ظلوا بعيدين.**

لم يعودوا إلينا إلا بعد ساعة، ومعهم قاربان آخران. لقد أنقذونا. لكن مات أناس. فقدت امرأة من بين المهاجرين طفلها البالغ من العمر 8 أشهر. تمكنت من إخراجه من الماء، ولكن عندما أصبحا على متن القارب، لم يفعل خفر السواحل شيئًا، ومات الطفل [...]. **مات اشخاص كثيرون**[41]. أخذنا خفر السواحل إلى الشاطئ. سمحوا لنا بالذهاب بملابسنا المبللة، ولم يقدموا لنا أي مساعدة.»

41 ووفقا لتقرير خفر السواحل التونسي "غرق ما لا يقل عن 10 مهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء في غرق قارب قبالة الساحل التونسي". انظر https://: www.ansa.it/ansamed/it/notizie/rubriche/nazioni/2023/04/12/almeno-10-migranti-annegano-al-largo-della-tunisia_ebef80cf-d1e1-4668-8aca-21a7951201ab.html

22 أفريل 2023، كارلا – الكثير من التهديدات

"غادر قاربنا في ليلة 22 افريل. كنا قد أبحرنا بالفعل لمدة 4 ساعات عندما أوقفنا الحرس الوطني. ربطوا قاربهم بقاربنا وطلبوا منا ركوب قاربهم. توسلنا إليهم للسماح لنا بالرحيل لكنهم رفضوا، وهددونا بإغراق قاربنا إذا لم ننصع إليهم. كان لديهم عصا وهددوا بضربنا. نظرًا لوجود أطفال معنا، فقد خيّرنا الانصياع.»

22 أفريل 2023، نبيل – مطاردة خطرة واستخدام الغاز المسيل للدموع

أنا تونسي وركبت قاربًا للذهاب إلى أوروبا في 22 أفريل 2023. كانت تلك المحاولة الثالثة للعبور[...]. كانّا 17 شخصا على متن قارب خشبي مزود بمحرك بقوة 90 حصانًا. غادرنا حوالي الساعة 4:00 صباحًا. حوالي الساعة 6:30 صباحًا، أوقفنا خفر السواحل باستعمال قاربين. [...] حاولوا إغراقنا لكننا تمكنا من الفرار. استغرقنا الأمر حوالي 15 دقيقة للعودة إلى الساحل التونسي. ولكن عندما خرجنا من قاربنا، طاردونا ورشونا بالغاز المسيل للدموع. لذلك هربنا، كل اثنين في اتجاه مختلف.

23 أفريل 2023، مامادو – لا مساعدة على الرغم من احتمالية غرق السفينة. توفي 25 شخصا

غادر قاربنا منطقة المهدية مساء يوم 23 أفريل في حوالي الساعة 9 مساءً على متن قارب يحمل حوالي 37-38 شخصًا. حوالي الساعة الواحدة صباحًا، بدأت الأمواج تزداد قوة وكنا خائفين من أن نعود أدراجنا. كنا على بعد حوالي 10 كم من قرقنة. [...] بدأ الماء بالتسرب إلى القارب. أوقفنا المحرك **واتصلنا بخفر السواحل وطلبنا منهم القدوم وإنقاذنا. أخبرونا أنهم خارج الخدمة.** اتصلنا عدة مرات لكنهم رفضوا الحضور [...]. **حوالي الساعة 2 صباحًا، تحطم قاربنا. كنا في الماء. واصلنا طلب المساعدة عبثًا [...]. رآنا صياد تونسي حوالي الساعة 8 صباحًا وجاء لإنقاذنا. لكن 25 شخصًا لقوا حتفهم.** [...] لقد فقدت صديقي في تلك المحنة. أنا متأكد من أنه مات، لكنني لا أعرف ما إذا كانت جثته قد تم استردادها.

2 أوت 2023، عبدو - ضربة بعصا حديدية، مناورة خطرة تسببت في وفاة 5 أشخاص 42

" أنا من نيجيريا. اضطررت إلى مغادرة بلدي لأنني لم أعد أستطيع العيش هناك وكان علي أن أجد مكانًا أفضل لمساعدة عائلتي. وصلت إلى صفاقس منذ 3 أشهر فوجدت وضعا صعبا، حيث يعاني المهاجرون والمهاجرات من الانتهاكات. حاولت الهرب عبر البحر، ولكن تم اعتراضي وأُعدت إلى تونس.

42 تم نشر الشهادة أدناه بالفعل بواسطة Alarm Phone (https://alarmphone.org/fr/2023/08/05/quand-les-vies-ne-comptent-pas-temoignage-dune-personne-survivante/). تم تداول العديد من مقاطع الفيديو على الشبكات الاجتماعية تشير إلى الهجوم الذي وصفه الشاهد. انظر: https://twitter.com/karbai/status/1687448093837385728?s=46&t=PxqAnHFEdWrlv5ro1yn0J

أعدت الكرّة يوم 2 أوت، انطلاقا من مدينة صفاقس. كان القارب حديديا ومخيفًا للغاية. كنت صحبة 31 شخصًا من أصول نيجيرية وسودانية وتونسية. غادرنا في الظهيرة ومن حولنا الكثير من القوارب. وصل خفر السواحل التونسي ليلا. بدأوا بضربنا بعصا حديدية طويلة. أصيب القبطان والمهاجرون الآخرون. ثم ربط خفر السواحل حبلًا بقاربنا وأخذونا بالقوة على متن قاربهم.

عندما كنّا على متن قارب خفر السواحل، رأينا قاربين مهاجرين آخرين تم اعتراضهما في نفس الوقت. في المجموع، تم اعتراض حوالي 120 شخصًا. كان الأمر غاية في العنف. **رأيت خفر السواحل التونسي يصطدم بقارب تونسيين، باستخدام قارب سريع أصغر. سقط أناس في الماء.** صرخنا طلبا للمساعدة. ألقينا لهم سترات النجاة. **كان هناك أطفال ونساء وفتيان... الكثير من الناس في الماء. توفي 3 صبية بعد الصعود على متن القارب.** حاولت تقديم الإسعافات الأولية، لكنني لم أستطع إنقاذهم. أحد الأطفال يبلغ من العمر 14 عامًا فقط. كانت الأمهات يصرخن. حُملت الجثث على متن القارب. توفي في المجموع 5 صبية تونسيين.

وفي الوقت نفسه، استدعى خفر السواحل التونسي زوارق عسكرية أخرى. وجاءت مروحيات، بالإضافة إلى طائرات هليكوبتر. **بدأنا بالاحتجاج لأننا لم نرغب في العودة إلى تونس وبسبب ما شهدناه. رد خفر السواحل بإطلاق النار وتم دفع أحد الناجين إلى الماء.** تمكن من السباحة إلى القارب، لكننا كنا خائفين للغاية.

كنا عالقين في القارب الكبير لعدة ساعات. كنا عطشى وجائعين ومتعبين. كنا نأمل أن تأخذنا سفينة إنقاذ إلى إيطاليا، ولكن في النهاية تم إنزالنا في صفاقس. في الميناء، لم نتلق أي مساعدة. لاحظ خفر السواحل أن بعضنا التقط صورًا ومقاطع فيديو لما حدث واضطررنا إلى محو جميع التسجيلات. تم إرسال التونسيين إلى السجن، بينما سُمح للآخرين بالمغادرة بحرية.

لا أستطيع تجاهل المشاهد التي رأيتها تلك الليلة. أرى أطفالا يغرقون وأمهاتهم يصرخن... لا أستطيع النوم. أولويتي الآن هي إيجاد طريقة للهروب من هذا البلد في أسرع وقت ممكن ".

4. الخاتمة

تحدد الممارسات الموضحة في الشهادات المستنسخة في هذا التقرير نظام اعتراض عنيف ومميت في البحر تتراوح بين رفض المساعدة، وإزالة المحرك، والعنف الجسدي، والتهديد بالأسلحة النارية، واستخدام الأسلحة الفتاكة لإجبار الأشخاص على متن القوارب على إطفاء المحركات، واستخدام المناورات الخطرة التي تتسبب في انقلاب القوارب.

إن هذا النظام الذي تنفذه السلطات التونسية هو جزء من سياسات تصدير الحدود التي يعززها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء باستمرار في محاولة لإغلاق حدودها. في حين أن الانتهاكات الحقوقية المرتكبة ضد الأشخاص الذين يحاولون الفرار من تونس تزداد حدة وتم توثيقها بشكل كبي منذ عدة سنوات إلى اليوم، تواصل الدول الأوروبية تمويل وتدريب وتجهيز خفر السواحل التونسي، وبالتالي ترسيخ نظام الإعادة القسرية بالوكالة إلى بلد يعاني حاليًا من أزمة سياسية واقتصادية خطيرة حيث تستهدف السلطات كلا من مواطنيها ومواطني البلدان الأفريقية الأخرى بهدف منعهم من المغادرة بأي ثمن.

في حين أن الرئيس التونسي، من جانبه، لا يزال يكرر في خطابات طويلة مشوبة بالسيادة أن "تونس لن تقبل أبدًا أن تصبح حرس الحدود نيابة عن الاتحاد الأوروبي"، فإن هذا التعاقد من الباطن لمراقبة الهجرة أصبح واقعا يكتسي أهمية متزايدة في تونس منذ توليه السلطة. ويمثل اعتماد المرسوم رقم 2024-181- 5 أفريل 2024، الذي ينص على إنشاء "مركز التنسيق الوطني لعمليات البحث والإنقاذ البحري" وتحديد منطقة مسؤولية تونسية، خطوة أخرى في هذا الاتجاه، ويثير المخاوف من إضفاء الشرعية والتطبيع مع العنف وانتهاكات القانون في البحر.

على الرغم من أن عدد الاعتراضات التي قام بها خفر السواحل التونسي قد زاد بشكل كبير في السنوات الأخيرة، إلا أن العديد من الناس لا يزالون يسلكون هذا الطريق ويصلون إلى السواحل الأوروبية. وهو الدليل، إذا كان من ضرورة لذلك، على أن هذه السياسات القمعية ليست بصدد تحقيق هدفها، ولكنها فقط تتسبب في تغير مسالك الهجرة وتجعل عملية العبور أكثر خطورة. لن ينجح **"العرض الحدودي"43، للسلطات العمومية التي تلتجأ للعنف بهدف ردع عمليات التنقل في تثبيط عشرات الآلاف من البشر الذين يواصلون بشجاعة ممارسة حريتهم في التنقل.**

كما تبينه الشهادات التي تم تجميعها في هذا التقرير، فإنه من الضروري الإنصات لهذه الأصوات، التي هي في معظمها غير مرئية ومخنوقة، من أجل ألا تختزل ملامح المهاجرين المنبوذين في صورة "الضحايا". إنّ هؤلاء يؤكدون على اصرارهم على المضي في مشروع تنقلهم، والشجاعة التي يظهرونها من خلال الجرأة التي عبروا عنها عند تقديم شهادتهم ونضالهم من أجل احترام حقوقهم.

43 https://www.opendemocracy.net/en/beyond-trafficking-and-slavery/border-spectacle-of-migrant-victimisation/

علاوة على الخسائر في الأرواح البشرية التي تتسبب فيها، فإن سياسات الهجرة الأمنية المتطرفة للاتحاد الأوروبي التي يمارسها على حدوده بتواطؤ من الدولة التونسية، **مسؤولة أيضًا إلى حد كبير عن الارتفاع الهائل لموجات العنصرية التي يمكن ملاحظتها على ضفتي البحر الأبيض المتوسط**. من خلال تشبيه المهاجرين بالمجرمين والمحافظة على أوجه عدم المساواة الهيكلية، تغذي هذه السياسات خطاب الكراهية وصعود الشعبوية شمالا وجنوبا. إن صمت المنظمات الدولية الموجودة في تونس والمفترض أن تحمي المهاجرين واللاجئين، مثل المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في مواجهة هذا تصاعد الهجمات العنصرية وهذه الانتهاكات الخطيرة للحقوق أمر يصم الآذان.

ستواصل Alarm Phone إلى جانب المجتمع المدني التونسي والعابر للحدود الوطنية توثيق الممارسات العنيفة لخفر السواحل التونسي و أي سلطة أخرى متورطة في عمليات الاعتراض والترحيل في البحر الأبيض المتوسط وانتهاكات الحقوق بحرا. معًا، ندين هذا النظام القمعي الساعي للتحكم في تنقل الأشخاص وسياسات تصدير الحدود التي تجعله ممكنا وتشجعه.

صورة: Alarm Phone